

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية  
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٩٤٠
بتاريخ:	٢٠٢٠/١١/٤

ملف رقم: ٣٣٨/٢/٧

السيد اللواء / وزير التنمية المحلية

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٤١٦/٧) بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٣، بشأن مدى جواز التعامل على المناطق غير المخططة القائمة على شوارع مستطرفة لا يقل عرضها عن عشرة أمتار من عدمه، وذلك في ضوء اعتماد المخطط الاستراتيجي للمحافظة بموجب قرار وزير الإسكان رقم (١٢) لسنة ٢٠١٩، ومدى جواز التعامل على قطعة الأرض الكائنة بشارع ١٤ مايو بسموحة نفاذاً للحكم الصادر في الشق المستعجل للدعوى رقم (١٥٨٩٢) لسنة ١٩٧٣ رغم عدم صدور حكم في الشق الموضوعي لتلك الدعوى.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٤ من أكتوبر عام ٢٠٢٠م الموافق ٢٧ من صفر عام ١٤٤٢هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي أو عرض النزاع، عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لإبداء الرأي في الموضوع، أو الفصل في النزاع، رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي، أو طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية بما يوجب معه حفظ الطلب.

وترتيباً على ما تقدم، وإذ طلبت إدارة الفتوى المختصة من السيد اللواء/ وزير التنمية المحلية بكتايبها رقمي (١٢٢٤) المؤرخ ٢٠٢٠/٥/١٧ و(١٣٨٢) المؤرخ ٢٠٢٠/٦/٢٢ موافاتها ببعض المستندات والبيانات اللازمة للفصل في النزاع، وهي: ١- بيان المقصود بلفظ (التعامل) الوارد بكتاب طلب عرض النزاع، مع ضرورة تحديد حالة واقعية بذاتها مشفوعة بأوراقها أثرت بشأنها مشكلة استدعت طلب الرأي القانوني المائل. ٢- قرار وزير الإسكان والمرافق رقم (٣٣٦) لسنة ١٩٩٨ الصادر بتاريخ ١٥/١١/١٩٩٨ باعتقاد التخطيط العام لمدينة الإسكندرية مرفقا به تقريراً الهيئة العامة للتخطيط العمراني الصادر طبقاً لها. ٣- كتاب الهيئة العامة للتخطيط العمراني رقم (٨٥٧) المؤرخ ٢٠١٤/٢/١٨ المشار إليه بالمركرة المرفقة. ٤- كتاب وزير الإسكان والمرافق رقم ١٣٥٠ المؤرخ ٢٠١٦/٥/١٧ المشار إليه بالمركرة المرفقة. ٥- كافة المكاتبات المتبادلة بين الهيئة العامة للتخطيط العمراني و جهاز

تابع الفتوى ملف رقم: ٣٣٨/٢/٧

(٢)

التفتيش الفني على أعمال البناء المتعلقة بالموضوع محل طلب الرأي. ٦- قرار السيد محافظ الإسكندرية رقم (١٥١١) لسنة ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٨/٧ بشأن تحديد الاشتراطات البنائية المؤقتة بنطاق محافظة الإسكندرية. ٧- قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٢ لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٢٠١٩/١/٨ باعتماد التخطيط الاستراتيجي لمحافظة الإسكندرية مرفقاً به تقارير الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الصادر طبقاً لها. ٨- قرار المجلس التنفيذي لمحافظة الإسكندرية رقماً: (٢٠) الصادر بجلسة ٢٠١٩/١/١٦، و(٢) الصادر بجلسة ٢٠١٩/١٠/٢٣. ٩- الحكم الصادر في الشق المستعجل للدعوى رقم (١٥٨٩٢) لسنة ١٩٧٣ مع بيان الموقف الحالي لذات الدعوى. ١٠- مذكرة موضحة للإجراءات المتخذة بشأن قطعة الأرض الكائنة بشارع ١٤ مايو بسموحة مرفقاً بها المستندات المؤيدة لها. وقد تضمن هذان الكتابان الإشارة إلى أن عدم موافاة إدارة الفتوى بالمستندات والبيانات المطلوبة يعد عدولاً عن طلب عرض الموضوع، ولما كانت وزارة التنمية المحلية طالبة الرأي نكلت عن تقديم البيانات والمستندات اللازمة لبحث الموضوع، الأمر الذي يبنى عن عدولها عن طلب عرض الموضوع على الجمعية العمومية، مما يتعين معه حفظه.

**لذلك**

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٤ / ١١ / ٢٠٢٠

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار/  
يسرى هاشم بنليمان الشيخ  
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

